



الندوة الإقليمية الأولى عن الصيد التقليدي المستدام في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
من 27 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، سان جوليان، مالطا

ورقة معلومات أساسية – الدورة المواضيعية الرابعة تعزيز سلاسل قيمة مصايد الأسماك الصغيرة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

موجز

نهج سلسلة القيمة لمصايد الأسماك الصغيرة

تعدّ مصايد الأسماك البحرية بالغة الأهمية اجتماعيا واقتصاديا بالنسبة إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط برمّتها، إذ توفر البروتين الحيواني وتدعم الأمن الغذائي لأكثر من 452 مليون نسمة. تلت هذه الفئة من السكان يعيشون في المناطق الساحلية ويعتمدون على الموارد السمكية المتأثية من أنشطة الصيد والأنشطة الجانبية ذات الصلة. وتلعب مصايد الأسماك الصغيرة دورا هاما وخصوصا كونها تمثل أكثر من 80 في المائة من إجمالي أسطول السفن وتوفر مئات آلاف فرص العمل، لا سيما على الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

واليوم، تعتبر استدامة معظم مصايد الأسماك عرضة للخطر كونها تواجه الآن تحديات خطيرة من قبيل التدهور البيئي والاستغلال المفرط للمخزونات السمكية المستهدفة وسوء إدارة الموارد المشتركة. وعلاوة على ذلك، ثمة افتقار حالي إلى البيانات وإلى المعرفة بشأن الاتجاهات الحقيقية والآثار الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك الصغيرة. وتصبح إدارة هذه المصايد وفقا للنهج التقليدي "من أعلى إلى أسفل" بسبب انتشارها المادي على طول الشواطئ، مما يجعل أكثر صعوبة أيضا الحصول على التكنولوجيا الحديثة ورأس المال، والرعاية الصحية، والأسواق، والكهرباء، والتعليم، والقوى العاملة، إلخ. ويتوقف بقاء مصايد الأسماك الصغيرة إلى حد كبير، على الاعتراف بحقوق الصيد التقليدية أو المكتسبة وحمايتها، وعلى حماية الخصائص المتنوعة لسبل معيشة الأسر وتدعيمها.

تتميز أسواق مصايد الأسماك الصغيرة بوجود شبكة معقدة من العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية في سلسلة القيمة، تُبيّن هيكلا غير متكامل حيث يتولى قطاع التوزيع عموما المركز المهيمن. توفر السوق فرص كسب العيش لصغار الصيادين وتجار السوق وتحد منها في الوقت ذاته. وتشمل معوقات النفاذ إلى الأسواق ضعف القدرة التفاوضية وسوء استراتيجيات التسويق، والاحتكارات بين التجار، وفقر البنى التحتية للحفاظ على المنتج، وصعوبات في تلبية معايير

الندوة الإقليمية الأولى عن الصيد التقليدي المستدام في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود من 27 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، سان جوليان، مالطا

الجودة، والافتقار إلى معلومات السوق. وغالبا ما يكون للصيادين قليل من السيطرة، هذا إن وُجدت، على المنافذ التسويقية وعلى الأسعار. وهناك حاجة إلى نهج جديدة لزيادة عائدات الصيادين ولتحقيق استدامة الموارد السمكية بشكل أفضل.

يمكن تعريف سلسلة القيمة على أنها طائفة كاملة من الأنشطة لتحقيق منتج أو خدمة بدءا من مرحلة التصميم، عبر مختلف مراحل الإنتاج والتجهيز والتسويق والتوزيع والبيع والاستهلاك ثم التخلص منه. و"العمليات التعااقبية أو المتعاقبة" (*filière*) مصطلح مماثل يستخدم لوصف تدفق المدخلات والخدمات المادية في إنتاج منتج نهائي. يكتسب المنتج قيمة على طول السلسلة. وسلسلة الأنشطة ككل تمنح المنتج قيمة مضافة أكثر من مجموع الأنشطة المستقلة.

سيسمح استخدام نهج سلسلة القيمة لمصايد الأسماك الصغيرة بما يلي: (أ) مساعدة في تحليل القطاع وتحديد الاستراتيجيات الرئيسية وفرص السوق النهائية لتعزيز الاستدامة والقدرة التنافسية لسلسلة القيمة بأكملها، و(ب) توفير فرصة لايجاد مواقف السياسات التي يمكن تأييدها من قبل الوكلاء الاقتصاديين للقطاع وأصحاب المصلحة.

ويمكن دعم هذا النهج من خلال تحليل سلسلة القيمة (التحليل). فالتحليل أسلوب للمحاسبة ولتقديم القيمة التي يتم خلقها في المنتج، كونه يتم تحويله من المدخلات الخام إلى المنتج النهائي المستهلك من قبل المستخدمين النهائيين. والتحليل يسعى إلى وصف الكيفية التي يتم بها أداء أنشطة السلسلة، وإلى فهم الكيفية التي يتم بها خلق القيمة وتشاطرها بين المشاركين في سلسلة القيمة بما في ذلك الجهات الفاعلة الرئيسية، والجهات الداعمة، والجهات المؤثرة. ويستلزم أداء تحليل ما معالجة الجوانب التالية: (1) نقطة دخول لتحليل سلسلة القيمة، (2) جمع البيانات، (3) رسم خرائط سلاسل القيمة، (4) قطاعات المنتجات وعوامل النجاح الحاسمة في الأسواق النهائية، (5) تحليل كيفية نفاذ الصيادين إلى الأسواق النهائية؛ (6) وضع مقاييس لكفاءة الإنتاج، (7) حوكمة سلاسل القيمة؛ (8) رفع مستوى سلاسل القيمة و(9) التوزيع.

في إطار تحليل سلسلة القيمة، يبين تحليل التكاليف والأرباح أن غالبية الفوائد المتولدة على امتداد سلسلة قيمة مصايد الأسماك يتم الحصول عليها من قطاعات البيع بالتجزئة، وتجارة الجملة والتجهيز الثانوي. ويظهر هذا الاتجاه في كل من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وإنه من الملح الآن تنفيذ السياسات التي تحمي مصالح صغار الصيادين وتمكّنهم من الوصول إلى الأسواق الوطنية والإقليمية و / أو الدولية، والحصول على أسعار وهوامش ربح من أجل تحقيق الاستدامة على المدى الطويل. صغار الصيادين بحاجة إلى تعزيز إدارة الموارد وتطوير السوق وتحديد الأسواق التي يستفيدون فيها من نهج تحليل سلسلة القيمة.

تعزيز سلاسل قيمة مصايد الأسماك الصغيرة

على الرغم من جهود السياسات للحفاظ على المخزونات السمكية والصناعات السمكية، فإن عدد الصيادين والنساء الذين يمكنهم كسب العيش فقط من ممارستهم نشاط الصيد، من المرجح أن يستمر في التناقص، وذلك بسبب القيود البيولوجية والمنافسة من الأسواق الخارجية. وبالتالي، فمن المهم ضمان التنمية المستدامة لهذا القطاع من خلال وضع استراتيجيات لتنويع اقتصادات صغار الصيادين والاعتراف بتعددية وظائف نشاط الصيد.

الندوة الإقليمية الأولى عن الصيد التقليدي المستدام في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود من 27 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، سان جوليان، مالطا

وتشمل الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة دخل صغار الصيادين إجراءات تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف من خلال التحسينات التكنولوجية وإدارة الأعمال. في منظور التسويق، يمكن لتعزيز الإنتاج والنفاد إلى السوق، على الرغم من الاستراتيجيات الفردية أو الجماعية (الروابط الأفقية بين المنتجين) مثل التعاونيات وجمعيات الصيادين، أن يكون حاسما، ليس لتركيز العرض فحسب ولكن أيضا لدعم الترويج للمنتجات السمكية، ونظم الجودة والتوسيم. وبطريقة مماثلة، يمكن للتنسيق الرأسي والتنسيق بين القطاعات تقديم الدعم للصيادين في تكييف المنتجات السمكية والترويج لها.

وفي منظور التنمية المحلية، يمكن لأنشطة اقتصادية بديلة أو متكاملة زيادة الإيرادات لصغار الصيادين وأسرههم. وقصص نجاح من التنوع وإعادة التحويل في البحر الأبيض المتوسط تشمل على سبيل المثال السياحة المتصلة بالصيد والسياحة المتصلة بتذوق منتجات الصيد (*ittitourism*). وقد طوّر الصيادون هياكل سياحية لتوفير السكن والغذاء في مناطق مصايد الأسماك التي عادة ما تتمتع بالأصول الطبيعية والثقافية وتوفر الأنشطة التي من شأنها أن تجذب السياح.

يمكن لمصايد الأسماك الصغيرة أن تلعب دورا حاسما في توفير الروابط بين جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية في الأنشطة الملاحية والبحرية. فهذه المصايد غالبا ما تمثل المصدر الرئيسي للعمالة للفئات المهمشة من السكان ولها صلات هامة (وفي أغلب الأحيان مهمة) مع الأنشطة الأخرى الخاصة بما قبل الصيد وما بعد الصيد (بناء وإصلاح القوارب والمعدات، وخدمات الموانئ والتجارة، وتجارة الجملة، والبيع بالتجزئة والتصنيع والمطاعم).

ينبغي تعزيز بيئة تمكينية من أجل ضمان تنسيق أفضل لسلاسل التوريد والأسواق من خلال تعزيز المنظمات الإقليمية التي تواصل الحوار متعدد المستويات داخل البلدان وفيما بينها وبين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. هذا من شأنه أن يساعد على إقامة نموذج من المنظمات المهنية وتعزيز الشعور بالملكية لدى الصيادين من خلال إشراكهم في اتخاذ القرار وتعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية والمؤسسات / الإدارة وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص.

قد تمثل مصايد الأسماك الصغيرة نقطة تقاطع رئيسية لخلق القيمة المضافة للمناطق الساحلية، ويمكن للصيادين استخلاص العديد من الفوائد من تنوع أوسع نطاقا للاستراتيجيات (مثل التجهيز ما بعد الصيد، البيع المباشر، والأنشطة المكملّة، إلخ.)، والتعاون الإقليمي.

وأخيرا، سيكون التوصل إلى فهم أفضل لما يجري حاليا في حوض البحر الأبيض المتوسط أساسيا لوضع سياسات للتنمية متسمة بالكفاءة والاتساق وقائمة على أساس حوكمة متعددة المستويات وعلى التنسيق بين الأقاليم. ومن شأن تحديد الاحتياجات والإمكانات الإقليمية القائمة في المنطقة أن يوجّه سياسات تنفيذ البرامج التعليمية والعلمية واستراتيجيات دعم تمكين المجتمعات الساحلية لمصايد الأسماك والإجراءات الاجتماعية والاقتصادية المستدامة المستهدفة للإمكانات الإقليمية. ومن المؤكد أن تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وتقاسم السياسات الداعمة لتعدد الوظائف والتنوع وتنسيق سلسلة التوريد، كلها أمور ستساعد متخذي القرار على استكمال هذه الاستراتيجيات على المستوى القطري.